بسم الله الرحمن الرحيم

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر- الوادي
الجزائر.

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.
قسم العلوم الاقتصادية.
السنة الأولى ماستر اقتصاد نقدي وبنكي .

دروس عبر الخط

مقياس القانون البنكي الجزائري

إعداد : الدكتور طارق قدوري

استاذ الاقتصاد البنكي والنقدي.

السنة الدراسية 2022/2021

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر- الوادي
الجزائر.

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.
قسم العلوم الاقتصادية.
السنة الأولى ماستر اقتصاد نقدي وبنكي .

المحاضرة الثانية

البنك المركزي الجزائري.

ومن خلال هذه المحاضرة نلخص مراحل نشأة البنك المركزي الجزائري.

اعداد : الدكتور طارق قدوري
البريد الإلكتروني : kaddouri-tarek@univ-eloued.dz

أولا: نشأة البنك المركزي الجزائري.

بهدف خدمة أهدافها الاستعمارية وبغرض تسهيل عملية الحصول على القروض للاستغلال الأراضي الفلاحية التي استولى عليها المعمرون. تم انشاء بنك الجزائر (Banque de l'Algérie) بموجب قانون ٤ اوت ١٨٥١ م. برأسمال قدره ثلاثة ملايين فرنك.

ومن أهم وظائفه التي كلف بها:

١- وظيفة وامتياز اصدار العملة: بنفس شروط المعترف عليها في القانون بنك فرنسا.

٢- وظيفة بنك خصم: (تداول وإيداع).

اعداد : الدكتور طارق قدوري
البريد الإلكتروني : kaddouri-tarek@univ-eloued.dz

أولا: نشأة البنك المركزي الجزائري.

ملاحظة :

- ✓ والمسجل أن القرض الفلاحي كان يمثل أهم نشاطات بنك الجزائر من خلال تلبية حاجات المعمرين.
- ✓ كما تم منع تداول النقود الجزائرية والنقود الأجنبية قبل الاستعمار وحلت محلها العملة الفرنسية.

اعداد : الدكتور طارق قدوري
البريد الإلكتروني : kaddouri-tarek@univ-eloued.dz

ثانيا : المراحل التي مربها بنك الجزائر:

مر بنك الجزائر بعدة مراحل هي :

- ٥ جويلية ١٩٠٠م إعادة تنظيمه ونقل مقره الاجتماعي من مدينة الجزائر الى باريس بغرض ابعاده عن الضغوط السياسية الداخلية.
- ١٧ ماي ١٩٤٦م تم تأميمه بموجب قانون .
- ١٢ جانفي ١٩٤٩م تم تحويله إلى بنك الجزائروتونس (Banque de l'Algérie et de Tunisie) .
- ١٩ سبتمبر١٩٥٨ م فقد بنك الجزائرتونس حق الإصدار بالنسبة لتونس ، بعد انشاء المركزي التونسي.
- ١٩ مارس ١٩٦٢ م وقف اطلاق النار. ٢٨ اوت ابرام اتفاقية بين الدولة الجزائرية ممثلة بعبد الرحمن فارس ، وبنك الجزائر ممثلا بالمحافظ .

اعداد : الدكتور طارق قدوري
البريد الإلكتروني : kaddouri-tarek@univ-eloued.dz

ثانيا : المراحل التي مربها بنك الجزائر:

سنة ١٩٦٢.

- ١٣ ديسمبر١٩٦٢م تم صدورالقانون رقم ٦٢- ١٤٤ والمتعلق بإنشاء البنك المركزي الجزائري وتحديد قوانينه الأساسية.

لقد منح القانون رقم ٦٢-١٤٤ للبنك المركزي الجزائري اهم الصلاحيات المخولة تقليديا للبنوك المركزية:

- ❖ - اعتباره مؤسسة اصدار.
- ❖ - بنك للبنوك.
- ❖ - بنك احتياط وبنكا للدولة.
- ❖ - تسيير ومراقبة عملية توزيع القرض في إطار السياسة المحددة من طرف الحكومة.

رغم أن القانون رقم ٦٢-١٤٤ منح للبنك المركزي استقلالية في التسيير والإدارة الا أنه كان تحت سلطة وزير المالية، كما كان يتبع الخزينة الفرنسية في الجانب المتعلق بمواصلة عمليات تحويل الأموال.

اعداد : الدكتور طارق قدوري
البريد الإلكتروني : kaddouri-tarek@univ-eloued.dz

سنة ١٩٧١.

نتيجة اختيار النهج الاشتراكي ، الدولة هي المنتج و المستثمر و الممول الرئيس للاقتصاد.

وبموجب قانون المالية ١٩٧١ منح المشرع للخزينة العمومية إمكانية الاقتراض من السوق الداخلية والخارجية. كما تم تكليفها بعملية تمويل المؤسسات المالية لتنفيذ الاستثمارات المخططة.

في حيت تم حصر وظيفة البنك المركزي في إعادة تمويل البنوك الوطنية، وذلك عن طريق إعادة خصم القروض التي كانت تمنحها البنوك للمؤسسات المكلفة بتمويل الاستثمارات المخططة.

صدر في ١٩٧١ الامر رقم ٧١-٤٧ المؤرخ في ٣٠ يونيو سنة ١٩٧١ – المتعلق بتنظيم المؤسسات المصرفية، بحيث تم انشاء هيئة جديدة وضعت تحت رئاسة وزير المالية تحت تسمية " مجلس القرض ". اما محافظ البنك المركزي فكان نائبا لرئيس هذا المجلس.

كما تم انشاء " لجنة تقنية للمؤسسات المصرفية تحت رئاسة المحافظ. الا أن عمل هاتين الهيئتين كان تحت السلطة المباشرة لوزير المالية.

اعداد : الدكتور طارق قدوري
البريد الإلكتروني : kaddouri-tarek@univ-eloued.dz

سنة ١٩٧٦.

بصدور القانون رقم ٨٦-١٢ المؤرخ في ١٩ اوت سنة ١٩٨٦ الخاص بنظام البنوك والقرض.

هذا القانون سمح للبنك المركزي من استعادة صلاحياته في مجال السياسة النقدية.

كما أكد هذا القانون على إقامة نظام مصرفي ذو مستويين.

تم تحديد مهام البنك المركزي من جهة.

ومهام البنوك العمومية من جهة أخرى.

كما نجد أن المشرع الجزائري قد نظم النظام المصرفي بالقانون الصادر في ١٩ اوت ١٩٨٦ و التي أكد فيها على :

- امتياز الإصدار النقدي للبنك الجزائري نائبا عن الدولة.
- عمليات سحب النقود أو استبدال الأوراق المالية المتداولة بكافة صورها.
- يساهم البنك المركزي في اعداد التشريعات والتنظيمات المتعلقة بالصرف والتجارة الخارجية.

اعداد : الدكتور طارق قدوري
البريد الإلكتروني : kaddouri-tarek@univ-eloued.dz

سنة ١٩٩٠م.

أحدث قانون النقد والقرض رقم ٩٠-١٠ المؤرخ في ١٤ أبريل سنة ١٩٩٠م تغييرا جذريا في النظام المصرفي الجزائري.

ويعتبر قانون 10/90،أهم حدث ميز النظام المصرفي والمالي في الجزائر ابتداء من سنة ١٩٩٠م. والذي وضع النظام المصرفي والمالي في الجزائر على مسار تطور جديد تميز بتغيرات جذرية في تنظيم النشاط المصرفي وتصحيح الوضعية المالية للبنوك، وإبراز دور النقد والسياسة النقدية و يمكن القول إن:

قانون رقم 90-10 مؤرخ في 19رمضان عام 1410هـ الموافق 14 أفريل سنة 1990م المتعلق بالنقد والقرض .

قد أرسي القواعد التنظيمية للبنوك وللمؤسسات المالية لدولة ووضع النظام المصرفي الجزائري في مسار الانتقال من اقتصاد مسير مركزيا إلى انظام مصرفي في اطار اقتصاد موجه باليات السوق.

اعداد : الدكتور طارق قدوري
البريد الإلكتروني : kaddouri-tarek@univ-eloued.dz

أسئلة المحاضرة الثانية :
نشأة البنك المركزي الجزائري .

١ - يعد بنك الجزائر من أوائل البنوك المركزية في العالم . بماذا تفسر ذلك ؟

٢ - مَنح القانون رقم ٦٢- ١٤٤في الجزائر المستقلة للبنك المركزي الجزائري مجموعة من الصلاحيات ، اذكرها ؟

٣ - اثر اختيار النهج الاشتراكي في الجزائر على وظائف البنك المركزي ، ارشح ذلك ؟

٤ - تعد سنة ١٩٩٠م سنة فارقة في التشريع المصرفي في الجزائر . لماذا ؟

المجد والخلود
لشهدائنا
الابرار

© www.sjb.ir